التعديلات تشمل الرقابة والتفتيش على جميع المواد الغذائية

مجلس الأمة يوافق بالمداولة الثانية على مشروع قانون هيئة الغذاء

سمير خضر ورياض عواد

- الغانم: «ما شا الله» الكنادرة زادت نسبتهم في المجلس
- ثامر السويط: انا عضو اللجنة الصحية ونحن لا نريد تاجر يراقب تاجر
- وزير الصحة: متفقون على انشاء مختبرات حكومية لهيئة الغذاء حرصا على سلامة المواطنين
- الشاهين: تأثير الاغذية الفاسدة يرفع الحرارة انتم اقتراحكم يلزم الحكومة بالمختبرات الخاصة
- الرومي: اغلاق المنشأة لحين صدور حكم نهائي، قد لا يحقق عدالة فأرجو انت نترك الامر للمحكمة

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة مجلس الامة امس بعد رفعها نصف ساعه نظرا لعدم وجود نصاب، وانتقل المجلس لمناقشة عددا من الأسئلة البرلمانية الموجهة لوزراء الدولة وردود بعض الوزراء عليها.

وقال وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود خلال رده على سؤال النائب د.عادل الدمخي عن أسباب عدم إعادة افتتاح مستوصفي السالمية وضاحية مبارك الجابر إن الفترة المقبلة سوف تشهد افتتاح عيادات في المناطق الكثيفة السكان وزيادة عددها.

وأضاف الوزير أنه سبق أن أصدر قرارا بمراجعة المواطن أي مستوصف في محافظته عقب ساعات الدوام الرسمي وعدم إلزامه بمراجعة مستوصف منطقته فقط.

كما أوضح وزير الصحة في رده على سؤال النائب د.عبدالكريم الكندري عن تردي الخدمات الصحية في الكويت والأخطاء الطبية المتكررة أن الوزارة تطلب كل عام تعزيز ميزانيات لتطوير الخدمات الصحية في البلاد، مؤكداً أن الفترة المقبلة سوف تشهد استقدام أطباء استشاريين.

من جهته قال وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز في رده على سؤال للنائب احمد الفضل بشأن أموال التبرعات إن من حق الجمعيات الخيرية توجيه أموالها للخارج، بعد موافقة وزارة الخارجية وان ذلك يتم من خلال منظومة أمنية الكترونية.

وخلال مناقشة هذا البند طالب نواب الحكومة بأن يقتصر فرض الضرائب على من يستغل أراضي الدولة بدلا من فرض ضريبة القيمة المضافة على المواطنين اصحاب الدخول المحدودة.

وأكدوا أهمية دعم وزارتي التربية والصحة وتعزيز ميزانيتهما وتطوير آلية استقدام المعلمين والأطباء بما يساعد في الارتقاء بالمنظومتين التعليمية والصحية

رفض مجلس الأمة في جلسته التكميلية اليوم رفع الحصانة عن النائبين عسكر العنزي وشعيب المويزري.

وانتقل المجلس لمناقشة التقرير السادس والسبعين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن طلب رفع الحصانة النيابية عن العضو عسكر العنزي في القضية رقم (345/2017) جنح تيماء.

وأوضح رئيس اللجنة النائب خالد الشطي أن طلب رفع الحصانة ورد من محكمة جنح تيماء في قضية تتعلق بالدين المدني لشركة أغذية وتم تقديم تنازل بهذا الشأن وأن رأي اللجنة مع رفع الحصانة.

وصوت مع رفع الحصانة عن النائب عسكر 12 عضوا من إجمالي 39 عضوا لينتهي المجلس إلى عدم رفع الحصانة.

كما استعرض المجلس التقرير السابع والسبعين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن العضو شعيب المويزري في القضية رقم (260/2019) حصر نيابة الإعلام.

وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي إن طلب رفع الحصانة عن النائب شعيب المويزري مقدم من وزيرة الاسكان ورأت اللجنة عدم رفع الحصانة.

وصوت مع رفع الحصانة عن المويزري 11 عضوا من اجمالي 39 عضوا لينتهي المجلس إلى عدم رفع الحصانة.

ثم انتقل المجلس لمناقشة 4 تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي لاعتماد تقديرات النفقات الرأسمالية في الموازنة العامة 19/20 وفتح اعتماد إضافي لوزارات الصحة والنفط والتعليم العالي عن العام 18/19.

واستهلت المناقشة حول تقارير اللجنة بعد أن رفض المجلس طلبا من عدد من النواب لتأجيل مناقشتها إلى اليوم الخميس باستعرض رئيس لجنة الميزانيات عدنان عبد الصمد 4 تقارير للجنة بشأن الموضوعات التالية:

1 – إقرار مصروفات باب النفقات الرأسمالية في الميزانية العامة للدولة.

أولا– إقرار النفقات الرأسمالية في الميزانية العامة للدولة:

سبق أن بينت اللجنة في تقاريرها السابقة أن الهدف من إقرار مصروفات باب (النفقات الرأسمالية) في الميزانية العامة للدولة قبل إقرار باقي أبواب المصروفات الأخرى هو لتمكين الجهات الحكومية من الإسراع في تنفيذ مشاريعها الإنشائية (كالطرق والمستشفيات والمنشآت الحكومية وصيانتها) وغير الإنشائية (كشراء المعدات الطبية والآلات وغيرها) دون تأخير.

وبعد الاستئناس باقتراح ديوان المحاسبة والاستماع لملاحظاته بشأن ما تواجهه الجهات الحكومية من تأخير في تنفيذ مشاريعها والتي من أسبابها التأخر في إقرار الميزانية عن موعدها المقرر في الأول من إبريل من كل عام.

وتعد السنة المالية 2019/2020 هي السنة المالية الثالثة على التوالي التي تقوم اللجنة فيها بالتنسيق مع وزارة المالية وسائر الجهات الرقابية بإنجاز تقريرها مبكرا لإقرار مصروفات باب النفقات الرأسمالية في الميزانية العامة للدولة ليعمل به أولا.

ولكن وعلى الرغم من ذلك، فإن اللجنة ما زالت تلاحظ تكرار تسجيل ديوان المحاسبة لملاحظاته بشأن استمرار التأخر في تنفيذ العديد من المشروعات الإنشائية بسبب ضعف القدرات التنفيذية والفنية لدى بعض الجهات الحكومية خلال مرحلتي التخطيط والتنفيذ.

وأيضا عدم إجراء المتابعة الفعالة لإجراءات الدورة المستندية والحصول على الموافقات اللازمة.

وقام ديوان المحاسبة برد 647 موضوعا من أصل 1.500 موضوع للجهات الحكومية نتيجة لتراخيها في استكمال المستندات المطلوبة، وهو أمر أوضحه ديوان المحاسبة تفصيلا في تقاريره للسنة المالية 2017/2018 واصفا إياها بأنها من الموضوعات عالية المخاطر.

وبلغت مصروفات هذا الباب بنحو (ثلاثة مليارات ومائتي مليون دينار) وهي تشكل 15 % من جملة تقديرات مصروفات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية الجديدة، وبلغ عدد المشاريع الإنشائية 453 مشروعا.

وتؤكد اللجنة على استمرارها بتوجيه مشاريع الهيئة العامة للطرق والنقل البري إلى وزارة الأشغال العامة نظرا لعدم قدرة الهيئة على إدارة تلك المشاريع، بالإضافة لعدم حسم الموضوع من قبل الحكومة إما بإلغائها أو بتعديل القانون، كما ان قانون هيئة الطرق يعتبر معوق وهو موجود على جدول الأعمال.

ثانيا: الاعتمادات الإضافية

تثمن اللجنة التوجه الذي انتهجه مجلس الوزراء مؤخرا بوقف الصرف على حساب العهد والتقدم باعتمادات إضافية للميزانيات التي تعاني عجزا في تقدير اعتماداتها المالية، وهو خطوة في الطرق الصحيح في سبيل وقف الصرف على حساب العهد.

واللجنة ترى ضرورة قيام وزارة المالية بإعادة النظر في تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية الجديدة 2019/2020 ليكون التقدير وفق الاحتياجات الفعلية تفاديا للصرف على حساب العهد أو طلب فتح اعتمادات إضافية في المستقبل.

وعليه، فقد تقدمت الحكومة بثلاثة اعتمادات إضافية في الميزانية العامة للدولة تخص ثلاثة جهات وهي (وزارة النفط ووزارة التعليم العالي ووزارة الصحة) جزء منها ما هو موجه لتسوية حساب العهد، والجزء الآخر لتغطية العجوزات في اعتماداتها المالية للسنة المالية 2018/2019 (الجارية).

وعلى الرغم من ذلك فإن اللجنة قد أكدت وتؤكد على ضرورة اتخاذ تلك الجهات لإجراءات فاعلة للحد من عدم تكرار ذلك مستقبلا، والالتزام بما خصص لها من اعتمادات مالية في ميزانيتها. حتى الاعتمادات الإضافية يجب ألا تكون إلا بالحالات الضرورية.

1 – الاعتماد الإضافي لوزارة النفط:

بلغ الاعتماد الإضافي لوزارة النفط تسعمائة مليون دينار تضمنت الآتي:

أ – مبلغ «ستمائة وثلاثين مليون دينار» تخص تسوية عهد صرفت في السنوات المالية السابقة، علما بأن تسوية هذه المبالغ لن تؤثر على الاحتياطي العام للدولة.

ب – مبلغ «مائتين وسبعة وستين مليون دينار» يمثل عجزا في ميزانية السنة المالية 2018/2019 «الجارية حاليا».

وتنوه اللجنة بأن تلك المبالغ تراكمت بسبب اقتطاع مؤسسة البترول الكويتية لمبالغ مستحقة لها دون الرجوع لوزارة النفط بما يتجاوز الاعتمادات المخصصة في الميزانية، وذلك لدعم منتجات مكررة وغاز مسال مسوق محليا سبق تحملها نيابة عن الدولة.

وجاءت موافقة اللجنة على الاعتماد الإضافي بهدف تسوية رصيد حساب العهد المتراكم سنويا وعدم تحميله بأي مبالغ إضافية أخرى.

علما بأن الحكومة قد اتخذت إجراءات لتلافي ذلك مستقبلا ومنها التدقيق على المبالغ المستحقة لمؤسسة البترول الكويتية بالاتفاق مع أحد مكاتب التدقيق العالمية، بالإضافة لقرار مجلس الوزراء الذي يوجه مؤسسة البترول الكويتية مراعاة عدم تجاوز الاعتمادات.

2 – الاعتماد الإضافي لوزارة التعليم العالي:

بلغ الاعتماد الإضافي لوزارة التعليم العالي «ثلاثة وخمسين مليون دينار» تضمنت الآتي:

– مبلغ «ثلاثة وثلاثين مليون دينار» تخص تسوية عهد صرفت في السنوات المالية السابقة، بسبب تأخر المكاتب الثقافية في الخارج بتوريد وتدقيق الفواتير والمستندات المؤيدة لعمليات الصرف بعد انتهاء فترة الميزانية مما أدى إلى تأخر وتراكم تلك المطالبات، علما بأن تسوية هذه المبالغ لن تؤثر على الاحتياطي العام للدولة.

– مبلغ (عشرين مليون دينار) يمثل عجزا في ميزانية السنة المالية 2018/2019 (الجارية حاليا) نتيجة لاستنفاد الاعتمادات المالية المخصصة للبعثات الخارجية.

وجاءت موافقة اللجنة على الاعتماد الإضافي بهدف تسوية رصيد حساب العهد المتراكم سنويا وتفاديا لإيقاف دراسة الطلبة المبتعثين في الخارج.

علما بأن الحكومة قد اتخذت إجراءات لتلافي ذلك مستقبلا ومنها مشروع الربط الآلي في المكاتب الخارجية، وندب موظفين ماليين من ذوي الاختصاص في بعض المكاتب الثقافية للتدقيق على تلك العمليات.

3 – اعتماد إضافي وزارة الصحة:

بلغ الاعتماد الإضافي لوزارة الصحة 319.500 مليون (ثلاثمائة وتسعة عشر مليونا وخمسمائة ألف دينار) جاءت لتغطية عجوزات مالية وتفاديا لتحميل تلك المبالغ على حساب العهد في ميزانية السنة المالية 2018/2019 (الجارية حاليا) لكونها أمورا حتمية واجبة السداد متمثلة في الآتي:

– مبلغ (مائة مليون دينار) لسداد مطالبات شركات الأدوية وتغطية احتياجات الوزارة الدوائية وتوريد أدوية لمرضى الذين كان يتم علاجهم بالخارج وأصبحوا يتعالجون بالكويت بعد تعديل سياسة الابتعاث.

– مبلغ (تسعة عشر مليون وخمسمائة ألف دينار) لتسوية مستحقات شركة تأمين (عافية) للمتقاعدين تفاديا لإيقاف الخدمة عنهم.

– مبلغ (مائتي مليون دينار) لسداد مستحقات متأخرة لمستشفيات بالخارج تفاديا لانقطاع علاج المواطنين واستقبال الحالات المرضية الجديدة، علما بأن لدى اللجنة مراسلات من بعض المستشفيات قد خاطبت وزير المالية مباشرة تفيد تهديدها بطرد المرضى في حال عدم سداد تلك المستحقات.

وعقب عبد الصمد بعد تلاوه بيانه قائلا « إن ديوان المحاسبة ليس لديه ملاحظات على تلك الميزانيات الإضافية، كما ان الحكومة لم تلتزم بعدم زيادة العهد وتبرر ذلك بأنها دائما تحاول ان تقلل سقف الميزانية.

وبين أنه في السنة الماضية كان سقف الميزانية 20 مليار وكانوا يريدون تمرير هذه الميزانية بنفس الرقم ولكن لجنة الميزانيات اعترضت لأنها غير كافية، لتقوم الحكومة بزيادة الميزانية الى 21،5 مليار، مؤكدا أنه لولا ذلك لزاد بند العهد.

وأوضح أن الحكومة بدات العام الجاري خطوات جديدة بالاعتمادات الاضافية لتغطية الاحتياجات الحقيقية واللجنة مجبرة على اعتمادها.

وفي مداخلة له قال وزير المالية د.نايف الحجرف إنه للسنة الثالثة على التوالي يتم انجاز ميزانيات المشاريع الانشائية والصيانة والمعدات في موعدها وهذه سنة حميدة حتى لا يكون هناك تأخر في هذه المشاريع وهذا يدل على الجهود الكبيرة المبذولة .

وقال إن بند العهد متراكم من 1993 وتم معالجة ما يقارب 721 مليونا السنة الحالية وفي السنه القادمة سيتم معالجة ما يقارب 341 مليون دينار.

وخلال مناقشة التقارير أثنى نواب على عمل لجنة الميزانيات والتي عززت الأداء الرقابي لمجلس الأمة.

وأشاروا إلى وجود موافقة سابقه على 417 مشروعا والحكومة لم تصرف على 117 مشروع منها لعدم وجود مستندات، وأن هناك 186 مشروعا ما زالت معلقة والحكومة اليوم تضيف 35 مشروعا جديدا، معتبرين ذلك تناقضا حكوميا.

وبينوا أن وزارة الصحة عليها مئات الملاحظات تصل الى 704 ملاحظة وهناك تجاوزات في مكتب ألمانيا بلغت اكثر من 700 مليون يورو ، مطالبين الحكومة بمعالجة ملاحظات الجهات الرقابية.

ولفت نواب إلى أن وزارة الصحة تطلب للمرة الثانية تعزيز الميزانية بنفس الاسباب والاعذار بينما لا توجد حالات جديدة تبتعث للخارج، معتبرين أن هناك تناقضا واضحا في ميزانية الادوية والخدمات الصحية.

وطالبوا بأن تلتزم الحكومة بتنفيذ المشاريع الإنشائية والصيانة التي أقر المجلس ميزانياتها وتخفيض النفقات والرقابة على الملاحق الصحية ومتابعتها لجدولة العلاج.

وأشاروا إلى أن وزارة النفط زاد حساب العهد فيها بنسبة 400 % خلال 3 سنوات ويجب معرفة حقيقة هذه الزيادات

ثم حضر رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم وترأس الجلسة

وقال اثناء وجودنا عند سمو الامير قبل قليل، ابلغت ان هناك من قال ان مناقشاتنا لتعزيزات الميزانية فيها كروتة، واوضح ان تقارير الميزانيات لها صفة استعجال، ومتعلقة بالتعليم والصحة والابتعاث والعلاج بالخارج وهي تخص علاج المرضى ودراسة الطلبة، ولست انا صاحب القرار، انما المجلس، واللي مو فاهم يسأل ونفهمه، والان لدي طلب للتأجيل، وهذه التقارير يجب ان تقر قبل 1 ابريل، ومن يريد

عدنان عبدالصمد

عمر الطبطبائي

وزراء يتابعون

بدر الملا